قالت العرب

ما في الجبة أحد / تفنى الناس .. أسماء الناس / و يفنى الوسواس
الخناس / يبقى لوابا بالجبة وجه الغيب الصمد / كيف رأيت الموت؟ /
كبشا أملح يذبح، لكني حين دنوت / لم أر موتا / كانت أصوات من ياقوت
تهوي في العتمة طاهر رياض - شاعر أردني معاصر

المشهد
العدد 327 - السنة الحادية عشرة- الأحد 15 يناير 2023م - 22 جمادى الآخر 1444هـ

كم من السنوات العصيبة مرت على مصر؟ .. وكم منها يمكن أن يأتي لو لم نتعلم مما فات ، ونستخلص منه الدروس والعبر. وهذا حتى لانكرر ما كان ، وتحل بنا المزيد من سنوات عصيبة وكأنها بلا نهاية.

«سنوات عصيبة» كما شهد عليها النائب العام «محمد عبد السلام»

زكريا عبدالعزيز

عامر

ناصر

يحيى الرفاعي

هشام جنينة

عادل عيد

إضاءة على فساد الستينات وعلاقات المحسوبية بين المتورطين وكبار رجال الدولة تغير الصورة الوردية السائدة

في ربيع عام ١٩٧٥ . أى قبل نحو ٤٨ عاما . صدر عن دار نشر "الشروق" بالقاهرة كتاب يحمل عنوان :"سنوات عصيبة: ذكريات نائب عام" . وصاحبه هو المستشار "محمد عبد السلام" النائب العام فى عهد الرئيس "جمال عبد الناصر" رحمه الله بين أعوام ٦٣ و ١٩٦٨. وهى سنوات مهمة لاعتبارات عديدة، من بينها أنها شهدت تجربة التحول الاشتراكى والتصنيع والقطاع العام واستكمال الخطة الخمسية الأولى على طريقة ما يسمى "بالاشتراكية العربية". وأيضا شهدت هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ بمقدماتها ونتائجها ، ومن بينها "انتحار" المشير عبد الحكيم عامر صديق "عبد الناصر" المقرب ونائبه فى رئاسة الجمهورية وقائد الجيش ، وضرب مجموعته فى الحكم ورموزها مثل اللواء " صلاح نصر" فيما عرف بمحاكمة "انحراف جهاز المخابرات"، وكذا مظاهرات العمال والطلبة ١٩٦٨. وهذه السنوات تنتهى بحدث لا يقل أهمية وخطورة ، وهو "مذبحة القضاة" فى أغسطس ١٩٦٩، والتى لا يغفل الكتاب عن تناولها وتتبع آثارها إلى ما بعد بداية عقد السبعينيات.

ولا أعرف لليوم لماذا لم تحظ ذكريات النائب العام المستشار "محمد عبد السلام" بالاهتمام الذى يؤهلها ما ورد فى صفحات كتابه هذا من وقائع خطيرة كاشفة ومعززة بأرقام وتواريخ القضايا والتحقيقات والمراسلات والتقارير؟. وهى بحق وقائع بالغة الأهمية والدلالة ، وبشهادة تستمد قيمتها ومصداقيتها من منصب الرجل بين كبار المسئولين فى السلطة القضائية والدولة فى تلك السنوات من عهد الرئيس "عبد الناصر" قبل وبعد هزيمة ٥ يونيو.

ولست فى وارد عرض ما جاء فى هذا الكتاب / الشهادة. ولحسن الحظ تتوافر نسخة إلكترونية منه بمواقع فى شبكة الإنترنت ، وإن كانت غير مرقمة الصفحات أو مصورة ضوئيا من الكتاب الورقي. ولكى أعثر على الكتاب فى طبعته الصادرة من دار النشر تطلب الأمر جهدا فى البحث واستعارة من مكتبة يتجاوز عمرها تاريخ نشر الكتاب.

بالطبع لست فى وارد عرض ما تضمنه الكتاب فى مقال. لكننى أود الإشارة إلى أن أهميته وجديته تتبع أيضا من نسبة وقائع الاستبداد والتسلط والفساد والمحسوبية إلى أسماء أصحابها وبمناصبها الرفيعة ، وكذا إلى من قام بحمايتهم فى أعلى مراكز السلطة ، وذلك بأرقام وتواريخ تحقيقات النيابة وقضايا المحاكم. وتسمح قراءة الكتاب بإعادة النظر والتقييم لأدوار شخصيات بعضها مازال فاعلا فى حياتنا العامة لليوم أو إلى عهد قريب، من أمثال : "محمد فائق" و"سامى شرف" أطال الله عمرهما ومتعهما بالصحة ، ومن فى ذمة الله ك" ضياء الدين داوود" و "على صبري" و "شعراوى جمعة" والفريق "محمد فوزي" و "سعد زايد" و "محمد حسنين هيكل"، وعدد من وزراء العدل من بينهم " محمد أبو نصير" وكبار رجال السلطة القضائية السابقين. كما لا تخلو القائمة الطويلة لشخصيات هذا العهد المقترنة بوقائع موثقة من رجل أعمال مثل المرحوم "لطفى منصور"، وهو على صلة بتحقيقات تتعلق بفساد فى تصدير القطن المصرى للخارج.

و يفتح الكتاب النظر على قضايا الفساد فى سنوات هذا النائب العام وحجمها الخطير من شركات القطاع العام والمجمعات الاستهلاكية الناشئة وصناعة السيارات إلى الوزارات وجهاز رئاسة الجمهورية وغيرها. وكذا علاقات المحسوبية المبكرة بين المتورطين المباشرين فى هذه القضايا وبين كبار رجال الدولة ، مع تواطؤ أعلى مستويات السلطة فى حماية الفاسدين.

ولا يدعى صاحب الكتاب ولا كاتب هذا المقال أن عهد مصر الملكية السابق أو ماتلى سنوات حكم "عبد الناصر" كانت خالية من الفساد أو يدعى الحكم بأنها الأقل أو الأكثر فسادا. وفى الكتاب لا شبهة لأى مقارنات من هذا النوع. بل نلمس من صاحب الشهادة ومن موقعه المهم المطلع وكجزء من "النظام" إخلاصه وحرصه على إنجاح أهداف ثورة يوليو وتطبيق الاشتراكية وتجربة القطاع العام وغيرته على أموال ومقدارت الشعب ووسائل الانتاج المملوكة باسمه.

ومع هذا، فإن كتاب المستشار " محمد عبد السلام" يتحدى صورا نمطية "وردية" عن سنوات الستينيات تلك ، ولعل بعضها جراء جناية داء الحنين للماضى "النوستالوجيا" .. وكل ماض. وعلى ذات القدر من الانكشاف والأهمية ، يوثق الكتاب وقائع تفيد بصراع داخل القضاء وبين القضاة ومع رجال السلطتين التنفيذية والتشريعية بشأن مكافحة هذا الفساد ومختلف أشكال انتهاك حقوق المواطنين وحرياتهم من الاعتقالات خارج القانون والتعذيب وغيرها . ويدهش القارئ للكتاب اليوم عندما يطلع على حجم مقاومة هذا الفساد وانتهاك حقوق المواطنين وحرياتهم من داخل النيابة العامة وعموم رجال القضاء ، ومن الشجاعة التى تحلت بها أعداد لافتة بينهم فى الكفاح من اجل استقلالية السلطة القضائية ونزاهتها والانحياز للمواطن.

وتبرز فى هذا السياق أسماء من نور إلى جانب المستشار "محمد عبد السلام" كالمستشار "يحيى الرفاعي" رحمه الله الذى لعب دورا مقدرا ومحترما فى عقد الثمانينيات. وكان بمثابة الأب الروحى لحركة استقلال القضاء وللقضاة المحترمين ومن خلال أنديتهم. وهى الحركة التى كان لها أثر وصدى فى المجتمع وتاريخ مصر قبل نهاية عهد "مبارك"، وستظل ذكراها وأسماء أبطالها كالقضاة الأجلاء "زكريا عبد العزيز" و" محمود الخضيري" و "هشام جنينة" وآخرين محفورة فى ذاكرة المصريين .

ومن بين أسماء القضاة المجللة بالنور فى الكتاب من عاد وترك أثرا طيبا وسمعة ناصعة تحت قبة البرلمان وفى ساحة المحاماة والحياة العامة والنشاط الحقوقى إلى ماقبل سنوات كالمستشار "عادل عيد" رحمه الله. وقد ورد فى الكتاب عنه تصديه وصموده لضغوط السلطة وتمسكه كقاضى عندما حكم فى قضية تهريب رجل شرطة بالأسكندرية لسبائك ذهبية. وما تبع هذا من انتقام ضمن مذبحة القضاة.

ولعل ما فى الكتاب يدعو المؤرخين لإعادة النظر في مسلمات تتعلق بقضايا مهمة مثل اعتقال وحبس الصحفى "مصطفى أمين" واتهامه بالتجسس لصالح المخابرات الأمريكية ١٩٦٥ و كمشيش ١٩٦٦ ، وحتى فيما يتعلق بالمسؤولية عن انتحار "المشير" عبد الحكيم عامر "، أو بالأدق "تركه ينتحر" وتعمد عدم إسعافه والإصرار على نقله من المستشفى بالمخالفة لطلب طبيبه المعالج إلى مكان احتجازه وبعيدا عن أسرته.

ويقدم الكتاب شهادة بالغة الأهمية والثراء عن مظاهرات العمال والطلبة عام ١٩٦٨ ومن واقع تحقيقات النيابة واتصالات النائب العام مع السلطات والهيئات، وبينها وزير الداخلية "شعراوى جمعة". ويوثق بيانات المحتجين ومطالبهم وشعاراتهم فى المظاهرات، وفى مقدمتها المطالبة بمكافحة الفساد وحرية التعبير والصحافة ، مع المناداة بإنهاء "دولة العسكريين والمخابرات و المباحث" وأكاذيب الصحافة حينها.

وتعرض مذكرات النائب العام خلال ست سنوات من عقد الستينيات لصراع خفى تحت السطح بين سلطات الدولة وكبار رجالها حول الاعتقالات والتعذيب ، وسواء مع وزير الداخلية أو الشرطة العسكرية. كما يتضمن الكتاب نص وثيقة مهمة. وهى تقرير وضعته لجنة شكلتها وزارة العدل بعد بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ لمراجعة عدد من القوانين الاستثنائية ومحاولة كبح جماح المحاكمات العسكرية للمدنيين. لكن مناقشة التقرير فى مجلس الأمة حينها انتهت إلى اجهاض محاولة الإصلاح والمراجعة ، وفق شهادة المستشار "محمد عبد السلام".

ولايملك القارئ اليوم إلا أن يتساءل : لماذا ظل هذا الكتاب / الذكريات / الشهادة طى النسيان إلى حد كبير؟. وربما غطى على الكتاب فلم يأخذ ما يستحق من الاهتمام والنقاش والذيوع ، خاصة وأن النشر جرى فى توقيت توالت فيه الكتب المثيرة للاهتمام والجدل. تتقد عهد "عبد الناصر" وحكمه ، وتزيل القداسة عن "الزعيم" أو تدافع عنه وتتمسك بهذه القداسة.

وعندما أعود بذاكرتى إلى هذا الصبى فالشاب الصغير الذى كنته قارئا فى هذه السنوات ، أتذكر العديد من الكتب المدوية الوقع ، والتى طالعتها وغيرى فى حين صدورها ، وتابعنا ردود الفعل عليها. ولعل من أهمها: "عودة الوعى " لتوفيق الحكيم عام ١٩٧٤ و "أقنعة الناصرية السبعة" للدكتور لويس عوض عام ١٩٧٥ . وإلى هذه السنوات قرأت وجيلى مبكرا كتبا فى الاتجاه ذاته لاتجارى هذين الكتابين فى العمق والقدرات التحليلية والأفكار وجدية المراجعات. ولكنها مليئة بوقائع أكثر إثارة تمس ضمير الإنسان حتى لو كان مخالفا لتوجهات أصحابها، مثل كتب :"أيام من حياتى فى سجون عبد الناصر" لزينب الغزالى ، و سلسلة " سنة أولى وثانية سجن ..إلخ" للصحفى "مصطفى أمين". وهذا بصرف النظر عن الحكم على ما بها بين الحقائق والمبالغات والافتراءات.

وحتى بين ضحايا معتقلات عهد "عبد الناصر" من اليساريين، قرأنا لمن بدأ فى التجرؤ على البوح والنشر فى كتب تصدر من القاهرة اعتبارا من النصف الثانى للسبعينيات. وأذكر من هذه الكتب على سبيل المثال لا الحصر :"فى معتقل أبو زعبل" لإلهامى سيف النصر و "رسائل الحب والحزن والثورة" للدكتور عبد العظيم أنيس رحمهما الله. ولعل هذه الكتب قد غطى عليها حينها وبدورها أيضا مابدا من "انقلاب" الرئيس أنور السادات رحمه الله على رفيقه ومن جلبه إلى رأس السلطة الرئيس "عبد الناصر" فى العديد من الأوجه والسياسات. وإن كانت هناك وجهة نظر ترى أن ما فعله "السادات" هو التطور الطبيعى والمنطقى لسياسات "عبد الناصر" فى سياق التحولات المحلية والإقليمية والدولية اللاحقة ، ومع شيوع وترسيخ ثقافة الخوف والسلبية وتجريد المجتمع من التنظيمات المستقلة التى بإمكانها أن تدافع عن الحقوق والمكتسبات الاجتماعية . وفى المحصلة بدا اليسار لعقود منذ منتصف السبعينيات فى أغلبه مستوعبا فى معارضة "تحولات السادات"، وفى معركة الدفاع عن "الميراث الناصري"، وبالاستناد إلى هذا الميراث فى الاشتراكية والقومية العربية والتحرر الوطنى والعداء لإسرائيل والولايات المتحدة والغرب والانحياز للفقراء والطبقة الوسطى.

حقا يتطلب كتاب "سنوات عصيبة" المزيد من البحث فى ملابسات وأسباب "تهميشه " لليوم. وهذا على أهمية ما يحتويه من وقائع موثقة تتجاوز الصراعات والاستقطابات الأيديولوجية والسياسية أو "الفرقعات الوجدانية" حول عهد "عبد الناصر". ولذا فبعدما قرأت كتاب المستشار " محمد عبد السلام"،إتصلت بدار نشره "الشروق"، فلم أظفر بمعلومة واحدة تجيب على أسئلة من قبيل: هل واجه الكتاب فى طبعته الأولى (أبريل ١٩٧٥) مشكلات أو ضغوط حالت دون توزيعه أوانتشاره ؟.. وهل هناك طبعات أخرى للكتاب ؟.. وهل هناك أى معلومات إضافية عن مؤلفه غير ما احتفظت به صفحات الكتاب ؟. وهذه أسئلة للأسف لم اتمكن من العثور على إجابات لها . وفقط أفاد من أجابنى هاتفيا من دار النشر بنفاد نسخ الكتاب. بل وبدا وكأنه لم يسمع به من قبل.

ولأن ما جاء فى الكتاب على قدر من الأهمية ويستحق عناء المحاولة من موقع الصحفى و التحجج بالعبارة المدونة فى كارنيه نقابة الصحفيين باللغتين العربية والإنجليزية "تقدم السلطات المختصة المعلومات وتسهل مهمته" فقد طرقت . فى هذا الزمن الصعب على مهنتنا . أبوابا عديدة فى أروقة دار القضاء العالى ، ووقفت بباب نادى قضاة مصر طلبا لمعلومات عن المستشار "محمد عبد السلام"، و لو اسمه ثلاثيا أو عن ورثته أو حتى صورته الفوتوغرافية بوصفه كان من بين نواب عموم ورؤساء محكمة استئناف هذا البلد.

وعدت خائبا حانقا مما وصل إليه حال الاستهانة بالصحافة والعدوان على حق القارئ والجمهور فى المعرفة. وأيضا من جراء الإهمال والاستهانة بالأرشيفات والتوثيق. ولعلنى بمناسبة هذه "المغامرة الصحفية الخائبة" أعود لأكتب مقالا عن تفاصيلها. وهذا نظرا لما تكشف عنه وتوثقه هذه المحاولة بشأن ما وصل إليه حال الصحافة والصحفيين ونقابتهم فى سنواتنا هذه. ولكن لا يسعنى الآن إلا أن أتمنى على كل من يملك معلومة عن الكتاب و القاضى المحترم "محمد عبد السلام " أن يتفضل بنشرها، أو الإتصال بكاتب هذا المقال.

وفى ظنى أن قيمة كتاب " سنوات عصيبة" باقية بعد كل هذه السنوات وأكثر. ببساطة هو من النصوص التى تدعونا للتعلم مما كان كى لانستمر فى أخطاء الماضى وكوارثه.

بقلم: كارم يحيى

مؤشرات

خطاب النوايا وغياب شفافية الحكومة

محمود الحضرى

اعترفت الحكومة فى خطاب النوايا لبرنامج الإصلاح الإقتصادى الجديد ، الذى دخل حيز التنفيذ خلال الأيام الأخيرة ، بأنها التزمت بإبطاء وتيرة الاستثمار فى المشاريع العامة بما فى ذلك المشاريع القومية ، وذلك للحد من التضخم والحفاظ على العملة الأجنبية.

الاعتراف جاء فى تقرير لخبراء صندوق النقد الدولى ، صدر الثلاثاء ١٠ يناير الجارى ، والذى قال إن الحكومة المصرية التزمت بمرونة العملة ودور أكبر للقطاع الخاص ومجموعة من الإصلاحات النقدية والمالية ، لتنفيذ اتفاق على حزمة دعم مالى بقيمة ثلاثة مليارات دولار مع الصندوق.

وخطوة الحكومة بشأن "إبطاء وتيرة المشروعات القومية" ، تأخرت كثيرا وطالب بها خبراء ومتخصصون مصريون على مدى السنوات الماضية ، قبل أن يطالب صندوق النقد بها ، إلا أن الحكومة رضخت لمطالب الصندوق ، لم تلتفت لتحذيرات الاقتصاديين ، والتى اعتبروها أحد أهم الشروط لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية ، والتى أدت إلى ارتباك فى الشارع ، وموجات غلاء متتالية ، كرد فعل لتداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية ، ومن قبلها أزمة وباء "كوفيد -١٩".

رغم محاولات الحكومة نفى أى ابطاء أو تأجيل لمشروعات قومية ، إلا أن تقرير صندوق النقد وضع النقاط على الحروف ، وكشف ما تم التوصل إليه ، من التزام الحكومة بمجموعة تعهدات خلال المرحلة المقبلة ، على رأسها تخفيض مستمر لسعر الجنيه أمام الدولار ، وبالتالى أمام باقى العملات الأجنبية والعربية.

والأهم هو وقف الإنفاق على المشروعات العامة ، إلا أن تقرير صندوق النقد لم يحدد المشاريع التى ستخضع لبرنامج تخفيض الإنفاق عليها ، أو وقفها تماما ، أو ربما تأجيل البعض منها لأجل غير مسمى ، طالما أنها لا تمثل أهمية فى هذه المرحلة.

ومن المهم أن تخرج الحكومة على الناس بحالة عالية من الشفافية ، وتكشف عن مختلف ما ستنفذه من برامج ضمن التزاماتها فى خطاب النوايا ، والذى سيخضع لرقابة ومتابعة من صندوق النقد الدولى ، فالأولى أن يعرف الشعب "رأسه من رجليه" فى ملف مهم يمس حياة كل فرد ، ولا يمكن أن يبقى الشعب "كالأطرش فى زفة الإصلاح الإقتصادي" ، بل الأهم أن يمارس مجلس النواب دوره فى دعوة الحكومة لتقديم توضيحات عن كل التفاصيل الواردة فى خطاب النوايا وجدول تنفيذها ، حتى لا يفاجأ الشارع بقرارات تؤثر على حياته ، من رفع لأسعار الخدمات والسلع الإستراتيجية.

لابد من توضيحات صريحة ومحددة تقدمها الحكومة عن تعهداتها بتحريك أسعار الكهرباء والمحروقات من بنزين وخلافه ، حتى أسعار المياه وأسعار أى رسوم خدمية أو ضرائب عامة وعلى الدخل، وغيرها من التعهدات.

وتقرير خبراء صندوق النقد قال صراحة ، أنه وبموجب خطاب النوايا، قالت مصر "الحكومة" إنها ستسمح لأسعار معظم منتجات الوقود بالارتفاع حتى تتماشى مع آلية مؤشر الوقود فى البلاد لتعويض التباطؤ فى مثل هذه الزيادات خلال السنة المالية الماضية ، ولم يعد هناك أسرار فى هذا الإتفاق.

ولاشك أن ترك الأمور للمفاجأة لم يعد يصلح ، فلابد أن يكون الشعب على بينة بكل ما يجرى وسيجرى فى الفترة المقبلة ، وتحديد مستويات تحريك الأسعار التى ستتم ، وسيراجعها صندوق النقد بشكل دورى ، والتى لن تتراجع عنها الحكومة ولا يمكن أن تتفيها ، فالشفافية هى عنوان المصداقية ، والسرية هى وسيلة الفاشل.

الحكومة التزمت وبالوثائق بالعديد من الأمور ، منها عدم التدخل فى أسواق العملة الأجنبية لتحقيق الاستقرار أو لضمان سعر للصرف ، إلا فى حالات التقلب الشديد ، مع السماح لسعر الجنيه بالتقلب أكثر من ذى قبل منذ خفض قيمته للمرة الثالثة فى أقل من عام مع مطلع العام الحالى ٢٠٢٣ ، وهو ما تكرر اليوم التالى لإعلان صندوق النقد فى مؤتمر صحفى بواشنطن مساء يوم ١٠ يناير ، عن تفاصيل خطاب نوايا الحكومة، حيث تم تخفيض قيمة الجنيه بنسبة وصلت ١٤٪، وهى النسبة التى تضاف لتخفيضات سابقة ، وصلت فى مجملها إلى أكثر من ١٠٠٪.

ومن الأمور التى يجب أن يتم الكشف عن تفاصيلها ، ما التزمت به الحكومة بالتخلى عن غالبية برامج الإقراض المدعوم ، وضمان أن تظل أسعار الفائدة بين البنوك "مرتبطة ارتباطا وثيقا" بنطاق أسعار الفائدة الذى يقرره البنك المركزى ، وهو ما تستهدف الحكومة من ورائه تعزيز كفاءة السياسة النقدية.

والشفافية هناك تعنى أهمية الكشف عن تداعيات هذا على الأسواق ، وكيفية مواجهة تأثيراته ، والمخاطر الناجمة عنه على أفراد الشعب ، بكل مستوياته ، فلم تعد هناك شرائح تعتبر فى مأمن من تأثير هذا البرنامج الإصلاحي.

ومن الأسئلة المهمة التى من الواجب والضرورى أن تجيب عنها الحكومة، هو "هل كان الطريق الوحيد لحل الأزمة ، هو طلبها من صندوق النقد الدعم بعدما أدت الحرب فى أوكرانيا إلى زيادة مواطن الضعف الحالية فى ظل زيادة صعوبات الأوضاع المالية العالمية وارتفاع أسعار السلع الأولية؟، أم كانت هناك حلول أخرى؟ بعيدا عن شروط هذا الصندوق؟!.

والسؤال الآخر والمهم أيضا ، ويجب الإجابة عليه من الحكومة ، هل كان قرارها بالدخول فى العديد من المشروعات القومية ، وبناء مدن جديدة ، والاستمرار دون أى محاولة لإعادة هيكلتها ، وإعادة النظر فى جداول تنفيذها ، وبما فى ذلك شبكات الطرق الواسعة والجسور "الكباري" .. فالسؤال "هل هذا خطأ أم صواب؟ ولماذا؟".. خصوصا أن دول كثيرة اتخذت قرارات مهمة بجدولة مشروعاتها الكبيرة ، فى هذه الأزمة وأزمات مماثلة ، ويدخل فى ذات السؤال استمرار مشروعات السكك الحديدية فائقة السرعة ومحطة الطاقة النووية ، وغيرها من مشروعات تصل تكلفتها إلى عشرات المليارات من الدولارات وليس الجنيهات.. مع وجود أزمة فى النقد الأجنبي.

الإجابات الشافية والوضوح مسألة ما زالت غائبة ، لا يمكن أن تظل الحكومة والقيادة السياسية فى حالة صمت عليها ، فالناس تريد أن تعرف الحقيقة ، وتوجهات المركب "الإصلاحي" الذى تقودة الحكومة وحدها ، دون مشاركة أو حوار مجتمعى أو سياسى بشأنه.